الحكومة السودانية تتوعد عناصر من النظام السابق بـ «ردع قانوني»

توعدت الحكومة السودانية، عناصر من نظام الرئيس المعزول عمر البشير، بـ"ردع قانوني"، متهمة إياها بخلق اضطرابات لإعاقة المرحلة الانتقالية وإفشال الثورة والانقضاض عليها.

جاء ذلك خلال مناقشة الحكومة برئاسة عبد الله حمدوك، الأوضاع الأمنية في البلاد، بحسب بيان للحكومة.

وقدم وزير الداخلية عز الدين الشيخ، تقريرا في الاجتماع حول الوضع الأمني، بحضور ممثلين عن النائب العام وجهاز المخابرات العامة. وقالت الحكومة: "خلصت التقارير ونقاشات أعضاء مجلس الوزراء إلى أن السمة العامة للعديد من الأنشطة والاضطرابات التي حدثت مؤخرا يقف خلفها عناصر من فلول النظام البائد، وتسعى في مجملها لإعاقة المرحلة الانتقالية في إطار مساعيهم لإفشال الثورة والانقضاض عليها".

وتابعت: "وهذا ما لن تسمح به الحكومة الانتقالية وأجهزتها المختلفة، وستتعامل معه بالحسم القانوني اللازم، وكل من يفكر في ترويع أمن المواطنين سيجد الردع بالقانون".

وفي 11 أبريل 2019، عزلت قيادة الجيش البشير من الرئاسة (1989–2019)؛ تحت ضغط احتجاجات شعبية منددة بتردي الأوضاع الاقتصادية. ويعيش السودان، منذ 21 أغسطس 2019، فترة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024.

بدأ في اعتقال أقرباء الفارين من السجن

جيش الاحتلال يقتحم سهل عرابة بالضفة بحثا عن الأسرى

الحفرة التي فر منها الاسرى

اقتحم الجيش الإسرائيلي، سهل عرابة شمالي الضفة الغربية المحتلة، بحثا عن 6 أسرى نجحوا في الفرار من سجن "جلبوع".

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، نقلا عن مصادر أمنية، إن قوات الاحتلال اقتحمت سهل عرابة جنوبي جنين (شمال)، ونشرت فرقة مشاة من الجيش وشنت حملة تمشيط وتفتيش واسعة.

وأضافت أن قوات الاحتلال كثفت تواجدها، ونشرت تعزيزات عسكرية في محافظة جنين، خاصة في محيط القرى والبلدات المقام فوق أراضيها جدار الفصل العنصري.

وأفادت "وفا"، أن مواجهات اندلعت بين شبان فلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي التي اقتحمت قرية "عربونة" المحاذية لجدار الفصل العنصري شمال شرقي جنين، دون أن يبلغ عن إصابات.

ولليوم الثاني، تتواصل أعمال البحث عن 6 فلسطينيين فروا، الاثنين، من سجن "جلبوع"، شمالي إسرائيل. وتتركز أعمال البحث في الضفة الغربية بمحافظة جنين، الأقرب إلى سجن جلبوع، إذ تعود أصول المعتقلين الستة إلى بلداتها.

وكان فرار 6 معتقلين من سجن جلبوع، شديد الإحكام، قد تسبب بصدمة واسعة في المستويات الأمنية والسياسية والإعلامية الإسرائيلية. وتقول سلطة السجون الإسرائيلية إن الأسرى استخدموا نفقا من فتحة في زنزانتهم للخروج من السجن.

كما قال نادي الأسير الفلسطيني، إن الجيش الإسرائيلي بدأ بتنفيذ عملية اعتقال أقرباء الأسرى الستة، الذين نجحوا في الفرار من سجن "جلبوع".

وذكر النادي في بيان صحفي تلقت وكالة الأناضول نسخة منه، أن القوات الإسرائيلية اعتقلت فجرا أربعة من ذوي الأسرى الستة الفارين، من بلدتي عرابة ويعبد، بمحافظة جنين شمالي الضفة الغربية.

وقال شهود عيان لوكالة الأناضول، إن قوات كبيرة من جيش الإسرائيلي داهمت بلدات "عرابة، ويعبد، وبئر الباشا، ودير أبو ضعيف"، بمحافظة جنين.

وأوضح الشهود أن القوات شرعت بعملية تفتيش منازل، ومخازن، ومحال تجارية، وصادرت تسجيلات كاميرات مراقبة في تلك البلدات.

ويواصل الجيش الإسرائيلي لليوم الثالث على التوالي، البحث عن 6 فلسطينيين فروا، الاثنين، من سجن "جلبوع"، شمالي إسرائيل.

وتتركز أعمال البحث في الضفة الغربية بمحافظة جنين، الأقرب إلى سجن جلبوع، إذ تعود أصول المعتقلين الستة إلى بلداتها.

وكان فرار المعتقلين الستة، من سجن جلبوع، شديد الإحكام، قد تسبب بصدمة واسعة في المستويات الأمنية والسياسية والإعلامية الإسرائيلية. وتقول سلطة السجون الإسرائيلية إن الأسرى استخدموا نفقا من فتحة في زنزانتهم للخروج من السجن.

«فتح»: الأسرى خط أحمر ولهم كامل الحق في انتزاع حريتهم

أكدت حركة "فتح"، أن الأسرى الفلسطينيين "خط أحمر"، ولهم كامل الحق في انتزاع حريتهم.

وأفاد المتحدث باسم الحركة أسامة القواسمي، في تصريح صحفي نشر عبر وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، أن "مكان الأسرى الطبيعي بين أهلهم وشعبهم فوق الأرض وتحت الشمس، وليس في زنازين الاحتلال الإسرائيلي الظالمة".

وقال القواسمي، إن "أسرانا الأبطال هم أسرى حرب، وإن كل الأحكام الصادرة بحقهم من قبل سلطات الاحتلال هي أحكام باطلة ومخالفة لاتفاقيات جنيف، وإنهم مناضلون من أجل الحرية والعدالة الإنسانية، وطرد الاحتلال الإسرائيلي عن أرض وطننا ودولتنا فلسطين".

وأضاف أن السجن هو المكان الطبيعي لمجرمي الحرب الإسرائيليين الذين يخالفون القانون الدولي والإنساني، ويمارسون أبشع سياسات الظلم والقتل وهدم البيوت ومصادرة الأراضي.

بدوره، قال المتحدث باسم الحركة حسين حمايل (متحدث ثان)، إن "ما تقوم به إسرائيل من التخبط على المستويين الأمني والسياسي بعد نجاح الأسرى الفلسطينيين في التحرر من سجونها رغم كل وسائل القهر والظلم التي تمارس ضدهم، ما هو إلا ردات فعل بائسة لكسر إرادة الأسرى".

وأشار حمايل، في تصريح صحفي نشرته "وفا"، إلى أن هذه الممارسات الإجرامية تستهوي غلاة المتطرفين من المستوطنين في الحكومة الإسرائيلية. وطالب المجتمع الدولي بضرورة التدخل فورا لوضع حد لانتهاكات حقوق الأسرى التي كفلتها المعاهدات الدولية.

وكان فرار 6 معتقلين من سجن جلبوع، شديد الإحكام، قد تسبب بصدمة واسعة في المستويات الأمنية والسياسية والإعلامية الإسرائيلية. وتقول سلطة السجون الإسرائيلية إن الأسرى استخدموا نفقا من فتحة في زنزانتهم للخروج من السجن.

عباس: جاهزون لإجراء الانتخابات ولن نسمح بالالتفاف على حقوقنا

قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إنهم جاهزون لإجراء الانتخابات العامة، خاصة في القدس، وإنهم لن يسمحوا بأي محاولات للالتفاف على الحق الفلسطيني في السيادة على المدينة.

جاء ذلك خلال استقباله بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، وفدا من منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

وأكد عباس، خلال اللقاء، أننا "شركاء في الدفاع عن حقوق شعبنا الفلسطيني في مواجهة الاحتلال ومخططاته الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية".

كما أكد أهمية وحدة الصف الداخلي في مواجهة التحديات المحدقة بالشعب الفلسطيني وقضيته، وأهمية تصليب الجبهة الداخلية.

وشدد على أهمية الاستمرار في التواصل بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة الرسمية، ضمن إطار العمل التكاملي.

كذلك أكد على أهمية تعزيز الأجواء وتهيئة المناخات الديمقراطية والحوارات المعمقة، مجددا الموقف الثابت بأن تشكيل حكومة وحدة وطنية يتطلب الالتزام بقرارات الشرعية الدولية.

ووفق مرسوم رئاسي، كان من المقرر أن تجرى الانتخابات الفلسطينية على 3 مراحل خلال العام الجاري: تشريعية (برلمانية) في 22 مايو ، ورئاسية في 31 يوليو ، وانتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس.

لكن في 29 أبريل الماضي، أعلن الرئيس عباس، تأجيلها لحين ضمان سماح السلطات الإسرائيلية بمشاركة سكان مدينة القدس المحتلة.

ومنذ 2007، يسود انقسام بين حركتي "حماس" التي تسيطر على قطاع غزة، و"فتح"، وأسفرت وساطات واتفاقات عديدة مطلع العام الجاري عن توافق الحركتين على شكل الانتخابات وتوقيتها.

ليبيا: المنفي ووزيرة العدل يبحثان ملف السجناء والموقوفين

بحث رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، مع وزيرة العدل حليمة إبراهيم، ملف السجناء والموقوفين على ذمة قضايا مختلفة.

وخلال يومين، أفرجت السلطات عن 7 سجناء من أركان نظام الراحل معمر القذافي، أبرزهم نجله الساعدي، ومدير مكتب معلومات القذافي، أحمد رمضان.

وقال المجلس الرئاسي، في بيان، إن المنفي ووزيرة العدل بحثا "ملف السجناء والموقوفين على ذمة القضايا المختلفة".

كما ناقشا "الأوضاع في السجون، والإجراءات التي تمت مؤخرا بالإفراج عن عدد من السجناء، الذين صدرت بحقهم أحكام بالإفراج وتم تنفيذها خلال الأيام الماضية"، وفق البيان.

وأكد المنفي "ضرورة تطبيق القوانين، واحترام كل قيم العدالة، ومبادئ حقوق الإنسان، بما يعزز جهود المجلس الرئاسي، في المضي قدما في تنفيذ مشروع المصالحة الوطنية الشاملة، التي تبناها المجلس الرئاسي، منذ تسلمه مهامه".

أعلن المنفي في بيان، انطلاق "مشروع المصالحة الوطنية" الشاملة في البلاد. وأفاد، في بيان منفصل، بأن عمليات الإفراج عن سجناء سياسيين جاءت في إطار المصالحة الوطنية.

لبنان: فوضى الشوارع والأزمات المعيشية تهز أمن طرابلس

مظاهرات سابقة في شوارع لبنان

بدأت الأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان ترخي بظلالها على أمن المواطنين في كل المناطق، وخصوصا مدينة طرابلس شمال البلاد التي تعاني الفقر والإهمال والتهميش منذ عقود.

وتشهد طرابلس، عاصمة الشمال اللبنانية، بين حين وآخر أحداثا أمنية متنقلة، من سرقات واعتداءات وسلب وإطلاق نار لأسباب مختلفة، ما جعل المواطنين فيها يخشون الخروج ليلا.

وغالبا ما يخرق صوت الرصاص سكون الليل في المدينة الساحلية الوادعة، والتي يرزح أهلها تحت نير فقر وحرمان كبيرين، على الرغم من أن طرابلس تضم كبار الأغنياء في لبنان.

الاضطرابات المتنقلة بين شوارع طرابلس وأحيائها الشعبية دفعت بالمدينة إلى واجهة الأخبار الأمنية في البلاد.

محافظ طرابلس والشمال القاضي رمزي نهرا، وصف هذه الأحداث بالطبيعية في هذه الظروف، معتبراً أنها "ما زالت مضبوطة من الناحية الأمنية".

وقال نهرا، في حديث إلى الأناضول، إن طرابلس كانت تعاني الفقر منذ ما قبل الأزمة الحالية التي بدأت أواخر العام 2019، فكيف الحال الآن وقد ازداد الفقير فقرا بسبب اشتداد الأزمة الاقتصادية.

وأوضح أن "أكثر المشكلات الأخيرة تحدث على محطات الوقود بسبب عدم الوفرة في الكميات التي تستطيع أن تلبي حاجات جميع المواطنين، خصوصاً أن طرابلس تعاني اكتظاظا سكانيا كبيرا".

واستدرك أن الأمر غالباً ما يحصل في كل المناطق اللبنانية.

ولفت "نهرا" إلى أن عددا من المواطنين بدأوا تجارة السوق السوداء ببيع البنزين أو المازوت، ما أدى إلى تهافتهم على محطات الوقود أكثر من مرة يوميا، "وهذا أساس المشكلات التي تحصل على المحطات وقطع الطرق".

وقال إن القوى الأمنية والشرطة لا تستطيع القيام بمهامها كاملة، بسبب النقص في عددها لتنظيم السير أو للحد من المشكلات على محطات الوقود". ورأى المحافظ أن الأزمة التي تشهدها طرابلس تنتهي عندما تنتهي الأزمة في لبنان عموما، وذلك عندما يُصار إلى تأمين المحروقات بشكل طبيعي، وهذه مسؤولية وزارة الطاقة ومصرف لبنان بتحديد سعر الوقود أو رفع الدعم عنه نهائياً.

وقال: "على الصعيد الأمني، نحن نقوم بجهد كبير ومتواصل للحد من هذه المشكلات والفوضى، خصوصاً تلك التي تحدث في محطات الوقود"، مضيفا: "عندما يفقد المواطن أدنى مقومات العيش.. يصبح فوضويا، وتنتشر المشكلات". وأضاف: "الكثير من هؤلاء الفقراء أصبحوا وقودا لتلك المشكلات في أكثر من منطقة".

وحث المحافظ المواطنين على التحلي بالصبر، "لأنه ليس بالمشكلات أو العنف وإطلاق النار والفوضى ستحل أزماتهم أو يحصلون على حقوقهم".

وأشار إلى أن عمليات السلب والجرائم ارتفعت بشكل ملحوظ في المدينة منذ بداية العام الحالي، شأنها في ذلك شأن المدن والمناطق اللبنانية الأخرى.

وكانت شركة "الدولية للمعلومات" (خاصة) رصدت، في تقرير نشرته في مارس الماضي، ارتفاعاً في جرائم القتل والسرقة.

وذكر التقرير، الذي استند إلى بيانات المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، خلال يناير وفبراير 2021، أن نسبة جرائم القتل ارتفعت بنسبة 45.5 بالمئة، ووصل عدد القتلى عام 2021 إلى 32 قتيلاً مقارنة بـ22 قتيلاً في الفترة ذاتها من عام 2020. "كما ارتفعت نسبة جرائم السرقة في الفترة عينها بنسبة 144 بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي"، وفق التقرير ذاته. وقال محافظ الشمال: "نحن على تواصل مع كل الأجهزة الأمنية، ونعقد الاجتماعات للمجلس الأمني الفرعي في الشمال، واتخذنا إجراءات عدة، منها منع سير الدراجات النارية من العاشرة ليلا حتى الخامسة صباحا، وإقامة حواجز أمنية متنقلة وثابتة لضبط الأمن".

وشدد على أن "الدولة لن تسمح لأي تفلت أمني، إضافة إلى تفهمها وجع الناس وصرختهم"، معتبراً أن الأمن "خط أحمر"، إذ "ممنوع إزعاج الناس الآمنة في منازلها، أو أن يتعرضوا للسرقة أو لإطلاق النار أو الترهيب".